Journal Of the Iraqia University (74-6) October (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

ألإعلام من وسيلة ديمقراطية إلى خطر رقمي قراءة نقدية لمسار التحول في وظيفة الإعلام

أستاذ مساعد الدكتور بهات حسيب علي قرهداخي
جامعة اربيل التقنية . كلية تقنيات الادارة . قسم تقنيات الاعلام
Bahat.ali@epu.edu.iq

ملخص البحث

يدرس هذا البحث التحولات الكبرى التي شهدها الإعلام، إذ انتقل من كونه وسيلة لدعم الديمقراطية إلى فضاء رقمي يحمل مخاطر تهدد استقرار المجتمعات. يبدأ البحث باستعراض دور الإعلام التقليدي كسلطة رقابية تساعد المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية، ثم يناقش أثر الثورة الرقمية وما رافقها من صعود منصات التواصل والخوارزميات التي تعيد تشكيل طبيعة المحتوى. كما يتناول أبرز المخاطر مثل الأخبار الزائفة، الاستقطاب، وانتهاك الخصوصية. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير أطر قانونية وأخلاقية، إلى جانب تعزيز الوعي الرقمي، لضمان بقاء الإعلام أداة داعمة للديمقراطية في العصر الرقمي.ألكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي،الديمقراطية،الأخبار الكاذبة،الخصوصية،الوعي الرقمي

المقدمة :

أدّى الإعلام في القرن العشرين دورًا محوريًا في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، وكان وسيلة أساسية لترسيخ قيم الديمقراطية وتمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم ومساءلة الحكومات والحصول على المعلومات. غير أنّ نهاية القرن الماضي شهدت تحولات متسارعة في تكنولوجيا الاتصال، أفرزت ما يُعرف بالإعلام الرقمي، الذي أعاد صياغة وظائف الإعلام ومعناه. فتحوّل من فضاء للتعددية والحوار إلى ساحة تغلب عليها الفوضى والمعلومات المضللة والاستقطاب. يقدّم هذا البحث قراءة نقدية لمسار هذا التحول، من إعلام داعم للديمقراطية إلى فضاء رقمي قد يهدد استقرار المجتمعات والعلاقات الاجتماعية. وينقسم إلى إطار منهجي ونظري وثلاثة مباحث رئيسية: يتناول الأول الإعلام كأداة ديمقراطية، ويبحث الثاني في التحول الرقمي، فيما يركّز الثالث على المخاطر المرتبطة بالإعلام الرقمي، قبل أن يختتم بالنتائج والتوصيات.

الاطار المنهجي للدراسة :

أولاً: مشكلة البحث

رغم أنّ الإعلام ظهر تاريخيًا كأداة لتعزيز قيم الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، إلّا أنّ التحولات الرقمية المعاصرة حوّلته تدريجيًا إلى ساحة يغلب عليها الانحياز، التضليل، وفقدان الضوابط الأخلاقية.هذه المفارقة الجوهرية تطرح إشكالية أساسية الا وهي : كيف تحوّل الإعلام من وسيلة لتعزيز الحياة الديمقراطية، إلى عامل يُغذّي المخاطر المتمثلة في الأخبار الزائفة، خطاب الكراهية، والهيمنة على الوعي الجمعي؟تتمثل مشكلة البحث في التغيرات الجوهرية التي طرأت على وظيفة الإعلام من سلطة رابعة في النظام الديمقراطي إلى أداة للتضليل الرقمي و أثر هذا التحول على حرية الرأي و المشاركة الديمقراطية.

ثانياً: أسئلة البحث

١. ماهي العوامل التي أسهمت في انتقال الإعلام من أداة ديمقراطية إلى فضاء رقمي يحمل مخاطر متعددة؟
٢. كيف أثرت التكنولوجيا الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي في طبيعة وظيفة الإعلام ودوره الاجتماعي، التربوي والسياسي؟
٣. ما أبرز التحديات التي يفرضها الإعلام الرقمي على قيم حرية الرأي، الشفافية، والمساءلة، و المسؤولية؟
٤. إلى أي مدى يمكن اعتبار الإعلام الرقمي أداة للهيمنة وتشكيل الرأي العام أكثر من كونه وسيلة للتنوير والتثقيف؟

ثالثاً: أهداف البحث

: يهدف البحث الى الكشف عن التحولات الجوهرية التي طرأت على دور الإعلام في ظل الانتقال من الوسائل التقليدية إلى البيئة الرقمية:

١. تحليل المخاطر الرقمية التي تهدد الدور الديمقراطي للإعلام، بما في ذلك الأخبار المضللة وخطاب الكراهية والتحكم بالخوارزميات.

٢. تقويم العلاقة بين الإعلام الرقمي والقيم الديمقراطية في هذا عصرنا الحالي.

٣. تقديم قراءة نقدية تساعد على فهم إشكالية (الإعلام المسؤول بين الحرية والهيمنة الرقمية).

رابعاً: منهج البحث

- يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، مستفيدًا من الدراسات السابقة والمقاربات التقنية والتجريبية لمقاربة دور الإعلام الرقمي في الديمقراطية والتركيز على التحليل المفاهيمي للنصوص والدراسات بدل الدراسة التطبيقية الميدانية، انسجامًا مع الطابع النظري للبحث.

خامسا : الدراسات السابقة

دراسات باللغة الإنجليزية

١. وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المضللة في الديمقراطية: نهج تصميم الآليات Dave وآخرين، ٢٠٢٠

Social Media and Misleading Information in a Democracy: A Mechanism Design Approach1

يقدم هذا البحث نموذجًا مبتكرًا يهدف إلى معالجة التعامل مع المعلومات المضللة على منصات التواصل الاجتماعي في سياق ديمقراطي . يسعى البحث إلى تحقيق عملية فلترة للمعلومات المضللة وتعزيز الثقة في المعرفة المشتركة بين المواطنين. توصل هذا البحث الى نتائج أهمها هي : اقترح الباحثون آلية اقتصادية لتشجيع منصات التواصل الاجتماعي على تصفية المعلومات المضللة. تم تصميم الآلية لتكون ذات كفاءة وذات توازن عام، مما يعني إمكانية فلترة الأخبار الكاذبة بطريقة فعّالة ومستدامة.

٢. انتشار المحتوى منخفض المصداقية بواسطة الروبوتات الاجتماعية، Shao وآخرين،٢٠١٧ The spread of low-credibility content by social bots : Chengcheng Shao ،Giovanni Luca Ciampaglia ،Onur Varol ،Kaicheng Yang ،lessandro Flammini ،Filippo Menczer2

النتائج الرئيسية للدراسة

: حلّلت الدراسة تداول ١٤ مليون تغريدة خلال حملة الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦، وتكشف أن الروبوتات الاجتماعية (social bots) لعبت دورًا بارزًا في تضخيم المحتوى ذي المصداقية المنخفضة، خاصة في المراحل الأولى من تفشيه. يُقترح أن تقليص دور هذه الروبوتات يمكن أن يحدّ من انتشار المعلومات المضللة .

٣. الدفاع عن الديمقراطية: استخدام التعلم العميق لتحديد المعلومات المضللة ومنعها. Trivedi وآخرين(2021) .

٣.Defending Democracy: Using Deep Learning to Identify and Prevent Misinformation

أهم انتائج الرئيسية للدراسة: توظيف نموذج BERT مع رسومات انتشار المحتوى لتصنيف وتصور المعلومات المضللة على تويتر. وتثبت الدراسة فعالية هذا الأسلوب في زيادة دقّة كشف الأخبار الزائفة، مما يوفر تدخّلات أسرع وأكثر تأثيرًا لوقف انتشارها .

دراسات باللغة العربية

٤. دور وسائل الإعلام الرقمية في تعزيز الترابط السياسي وتفعيل المشاركة الديمقراطية في سلطنة عُمان للباحث حسني نصر (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان) ٢٠٢٥، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال.٤

النتائج الرئيسية: باستخدام منهج مختلط (استطلاع ٥٠٠ مواطن + ٢٠ مقابلة)، وجدت الدراسة علاقة قوية بين استخدام الإعلام الرقمي وارتفاع مستوى الوعي السياسي والمشاركة المدنية والثقة في الخدمات الحكومية الرقمية. لكنها أشارت إلى وجود تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية والأمية الرقمية ومخاوف الرقابة الذاتية، التي تؤثر على شمولية المشاركة

٥. علاقة المجال الرقمي بالديمقراطية التشاركية وسؤال الفعالية، للباحثة حنان بوتوميت، ٢٠٢٣، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية (المغرب).٥

النتائج الرئيسية للدراسة: وجدت الدراسة فعالية المنصات الرقمية كأدوات دعم للممارسة الديمقراطية. تركّز على مفاهيم مثل الحكومة الإلكترونية والانتخابات الإلكترونية ودور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق مشاركة سياسية فعلية.

الخلاصة التحليلية للدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة، العربية والأجنبية على حدّ سواء، أن التحوّل الرقمي للإعلام أعاد صياغة دوره المجتمعي والسياسي في اتجاه مزدوج؛ فهو من جهة يوفّر فرصًا لتعزيز المشاركة الديمقراطية وتوسيع فضاءات النقاش العام، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام مخاطر جدّية تتجسّد في التضليل الإعلامي، الأخبار الزائفة، وهيمنة الخوارزميات والروبوتات الاجتماعية على تشكيل الرأي العام. كما تكشف هذه الدراسات عن أولوية مواجهة إشكالية التضليل الرقمي، باعتبارها التحدي الأبرز أمام الإعلام المعاصر. ورغم اختلاف مناهج البحث بين المقاربات الوصفية والتحليلية في البيئة العربية، والمقاربات التقنية والكمّية في البيئة الغربية، إلا أنّها جميعًا تلتقي عند حقيقة أنّ الإعلام الرقمي أصبح فضاءً عالميًا متشابكًا تتجاوز تحدياته الحدود الوطنية، وتضع الديمقراطية أمام مفترق طرق بين التمكين والمخاطرة.يمكن أن يكون أداة لتعزيز المشاركة الديمقراطية والشفافية. ويمكن أن يتحول إلى خطر رقمي يهدد الديمقراطية عبر التضليل، الاستقطاب، وهيمنة الخوارزميات.وبذلك فهي تدعم الفرضية المركزية لهذا البحث : أن الإعلام المعاصر لم يعد مجرد وسيلة ديمقراطية، بل أصبح فضاءً مزدوجًا يحمل فرصًا كبيرة ومخاطر عميقة.

المبحث الأول: الإعلام كأداة ديمقراطية

١. دور الإعلام في صناعة الرأي العام:يُشكّل الإعلام أحد الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي، إذ لا يقتصر دوره على نقل الأخبار وتغطية الأحداث، بل يتعدى ذلك إلى بناء الوعي العام وتشكيل الرأي الجمعي. ومن خلاله يصبح المواطنون أكثر قدرة على المشاركة في القرارات السياسية والاجتماعية. "وسائل الإعلام تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام عبر تحديد القضايا التي تحصل على تغطية بارزة، وتكرارها، مما يجعلها أكثر حضورًا في وعي الجمهور"(McCombs & Shaw, 1972, p. 177) . تشير تقارير اليونسكو (٢٠١٨) إلى أن" الإعلام الحر والمستقل يمثل شرطًا لتعزيز الشفافية ومساءلة السلطة، وهو ما يضعه في موقع السلطة الرابعة إلى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية." (UNESCO, 2018, p. 17).ففي الديمقراطيات الناشئة والمتقدمة على حد سواء يعد الإعلام الحر "سلطة رابعة" الى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما يرى فريدمان أن تنوع الملكية الإعلامية ضروري لضمان وصول المواطنين إلى معلومات متعددة المصادر ،بما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة.، إذ تؤكد الجهات التنظيمية مثل FCC أن:'التوزيع الأوسع الممكن للمعلومات من مصادر متنوعة ومستقلة ضروري لرفاهية الجمهور(Freedman, 2008: 2)من الأمثلة العملية على دور الإعلام الديمقراطي، تجربة وسائل الإعلام في الدول الغربية خلال الحروب والمظاهرات الاجتماعية، حيث لعبت الصحافة دورًا في فضح الانتهاكات الحقوقية وتقديم روايات متعددة للأحداث. وقد تم تطوير نماذج للإعلام العمومي أو الإعلام المؤسسي، الذي يهدف إلى تقديم محتوى يراعي الصالح العام دون الانحياز إلى جهة سياسية أو اقتصادية معينة. (Castells, 2009:102) يؤكد الباحثون أن التعددية الإعلامية وحرية التعبير تمثلان الركائز التي تحمي من احتكار المعلومات، إذ يسمح ذلك بوجود نقاشات مفتوحة ومتنوعة بين مختلف أطياف المجتمع. ومن دون هذه الركائز، قد يتحول الإعلام إلى أداة بيد قوى السلطة التي تستخدمه لخدمة أجنداتها الخاصة، مما يقوض الديمقراطية ويعزز الاستبداد.أن الإعلام حتى في الانظمة الديمقراطية ليس خاليًا من العيوب و التحديات، "يتطلب الإعلام الفعّال وجود إطار قانوني يحمي حرية الصحافة ويضمن المعايير المهنية، مع فرض ضوابط على خطاب الكراهية والمعلومات المضللة للحفاظ على الصحة العامة للفضاء الإعلامي(Wardle & Derakhshan, 2017, p. 12) ".. الى جانب ذلك فأن للخطاب الاعلامي قوة خفية تدفع بالمواطنين الى حيث يريد وليس الى حيث يريدون. ففي هذا الصدد يذكر ماكسويل إ. ماكومبس هو عالم اجتماع أمريكي وأحد أبرز الباحثين في مجال الدراسات الإعلامية، خصوصًا في موضوع نظرية وضع الأجندة (Agenda-Setting Theory)وهو يشارك دونالد شو (Donald Shaw) في تأسيس النظرية في عام ١٩٧٢، والتي تشرح كيف تؤثر وسائل الإعلام في ما يراه الجمهور كقضايا مهمة: "The media doesn't tell us what to think, but it tells us what to think about." أي أن الإعلام لا يُملي علينا الآراء ولا يجبرنا على كيفية التفكير أو ما يجب أن نؤمن بأسلوب مباشر، بل يحدد لنا ما هي المواضيع المهمة التي يجب أن نوليها اهتمامنا. (McCombs & Shaw, 1972: 177) فاختيار ما ينشر و ترك ما سواه، وتكرار قضايا محددة و تجاهل غيرها ، بالظرورة يوجه انتباه المتلقي نحو مواضيع مقصودة باعتبارها "الأهم" و الاجدر بالمتابعة دون أن يدلي برأي معين حولها. وبهذا الاعلام لم يشكّل رأي عاما مباشرة، بل وجه أولوياتهم الذهنية واهتماماتهم نحو هدف محدد و مدروس. هذا يعني ان قوة الخطاب الإعلامي تكمن في أنه لا يكتفي بنقل المعلومات، بل يحدد أجندة النقاش العام: ماذا يُقال ومتى، ومن يكرره.

٢. الإعلام والحرية:ان روح الإعلام كمفهوم و كوسيلة ديمقراطية تكمن في ضمان حريته " تُعد حرية الإعلام حجر الزاوية في إقامة الديمقراطية الحقيقية، إذ من دونها تتحول وسائل الإعلام إلى أدوات بيد السلطة تسير على هواها، بينما تُعتبر حرية التعبير الأساس الذي يُمكّن الإعلام من أداء دوره المستقل(McQuail , 2010 : 154) الحرية بهذا المفهوم العميق " "الحرية الإعلامية ليست مجرد ترف في الديمقراطيات الحديثة،

بل هي ضرورة حتمية لضمان مساءلة الحكومات وتعزيز الشفافية في المجتمعات ". (Norris, 2000: 89) و بحسب أدبيات اليونسكو: فان "حرية التعبير هي أساس جميع حقوق الإنسان الأخرى. وبدونها، لا يمكن لأي مجتمع أن يدّعي الحرية الحقيقية" . (UNESCO, 2018). وكل ذلك مشروط بتوازن دقيق بين الحرية و المسؤولية تجاه الجمهور، وهو ما يعكس التحدي الكبير الذي تواجهه المجتمعات في تطوير إعلام ديمقراطي حقيقي. (Castells, 2009:110)

3. تجارب عالمية في الإعلام الديمقراطي:الاعلام الحر و الديمقراطي وكما أشرنا سابقا يشكل العمود الفقري للأنظمة الديمقراطية الغربية و تمثل احدى أهم مفاخر تلك الدول مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود بعض الفروقات من دولة الى اخرى بحسب دساتيرها و قوانيها التي تحميها و تنظمها. "ففي دول مثل ألمانيا وكندا نجح الاعلام الحر في الجمع بين حرية التعبير والمساءلة المجتمعية من خلال هيئات تنظيم مستقلة". (Sunstein, 2017 : 64) بينما " في السويد، تمثل وسائل الإعلام العامة نموذجًا يُحتذى به في التوازن بين الاستقلال المهني والتمويل الحكومي" (Sørensen, 2010: 91) أما التجربة الاسكندنافية فقد أظهرت أن الإعلام العام الممول من الدولة يمكن أن يكون مستقلًا ومهنيًا إذا خضع لضوابط قانونية واضحة و صارمة تضمن عدم التدخل السياسي" (Castells,٢٠٠٩ : 121) .

٤. العلاقة بين الإعلام والسلطة:ان العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسية هي من المعادلات المتغيرة ، فهي تتراوح مابين التفاهم و التوتر بحسب التوازنات و المواقف السياسية من جهة و المطالب الشعبية و الاوضاع الاجتماعية من جهة اخرى. ففي النظام الديمقراطي، يؤدي الإعلام كما أشرنا سابقا، دور "السلطة الرابعة" بجانب السلطات الدستورية الاخرى وذلك من خلال مراقبة أداء السلطات الثلاث و بالأخص السلطة التنفيذية لتكشف تجاوزاتها و أخطائها، خدمة للشفافية والمساءلة أمام الشعب الذي هو مصدر كل السلطات في النظام الديمقراطي . وفي المقابل، هناك العديد من الدول تحاول السلطة التنفيذية فيها تحديد مساحة حرية الإعلام عن طريق أدوات رقابية صارمة أو عن طريق استملاك مباشر أو غير مباشر لمؤسسات إعلامية كبرى ، بهدف توجيه وكسب الرأي العام خدمة لأجنداتها السياسية.ويشير (Peter Humphreys) وهو أحد أبرز المتخصصين في سياسات الإعلام والاتصال، خصوصًا في السياق الأوروبي والعلاقة بين الإعلام والدولة، وتأثير التنظيم الإعلامي في الديمقراطيات الغربية، وهو بريطاني، وأستاذ في جامعة مانشستر (University of Manchester) في المملكة المتحدة: "لقد سعت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء نظام إعلامي يمنع تكرار استغلال الإعلام من قبل السلطة السياسية، كما حدث في عهد الرايخ الثالث. ولهذا الغرض، تم تصميم نظام بث عام لامركزي، مستقل تمويليًا وتنظيميًا عن الحكومة، يضمن التعددية ويحمي حرية التعبير". (Humphreys, 1996: 133). كما ان تجربة الاعلام الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية تعد نموذجًا ناجحا لأستقلاليته عن السلطة السياسية، حيث يعتمد على نظام يحمي التعددية ويمنع الاستغلال السلطوي. وكل هذا يعني ان استقلالية الإعلام عن السلطة لم تعد ضرورة مهنية فحسب ، بل أصبحت ركيزة أساسية لضمان استمرارية نظام ديمقراطي فعال وحيوي في الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: التحول الرقمي للإعلام

١. الثورة الرقمية والإعلام الجديد:في ظل كل هذه التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال ، لم يعد ممكنا دراسة الإعلام دون الحديث عن الثورة الرقمية كونها من أبرز ملامح العصر. الثورة الرقمية أعادت تشكيل مفهوم و وظيفة الإعلام و وسائل انتاج المحتوى الاعلامي و قنوات ارسالها، شروطها وأنماط تلقيها. "أعادت وسائل الإعلام الرقمية تعريف الصحافة، جاعلةً إياها أسرع وأكثر لامركزية وتفاعلية من أي وقت مضى. (Castells,2009: 98) بعد ظهور إعلامي جديد يتسم بخاصية التفاعل و الفورية و الشمولية على صعيد التلقي دون استثناء، لم يعد المتلقي مجرد مسقبل و مستهلك سلبي للمحتوى الاعلامي ، بل أصبح شريكًا ذو فاعلية في صناعته وتداوله. " لم تعمل التقنيات الرقمية على تحويل أدوات الإعلام فحسب، بل إنها غيرت بشكل عميق العلاقة بين منتجي الإعلام والجمهور، مما أدى إلى خلق أشكال جديدة من المشاركة والتفاعل وإنشاء المحتوى المشترك." (Jenkins, H. 2006, p. 3)الثورة الرقمية لم تعد خيارًا أو رفاهية ، بل هي ضرورة وجودية لكل مؤسسة إعلامية تريد البقاء في الوسط الاعلامي و الاجتماعي والدخول في المنافسة في هذه البيئة الرقمية المتحولة باستمرار.ان التحولات الجذرية التي ظهرت في عصر الإنترنت نتيجة للثورة التكنولوجية الرقمية ، جعلت وسائل الإعلام التقليدية تتنافس مع منصات التواصل الاجتماعي التي توفر لكل فرد إمكانية المشاركة في صناعة ونشر المحتوى. هذا التحول أتاح حرية كبيرة في التعبير وفتح آفاقاً جديدة للمشاركة السياسية والاجتماعية، ما كان يُعتبر تقدماً في سبيل تعزيز الديمقراطية الرقمية . لكن مع هذه الفرص الجديدة ظهرت تحديات عدة، أبرزها فقدان السيطرة على جودة المعلومات وانتشار المحتوى غير الموثوق أو المشوه. فغياب التحرير المهني ومراحل التحقق التقليدية في الصحافة أدى إلى زيادة انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات، مما أثر سلباً على مصداقية الإعلام (Wardle & Derakhshan, ٢٠١٧: 15) . حتى ان هنال قولا ينسب الى المفكر والفيلسوف

الفرنسي باسكال بونيفاس، مفاده: "أسوأ اختراعين المسدس والفيس بوك الأول جعل الجبان يهدد الشجاع والثاني جعل الجاهل يتفلسف ويناقش العارف".علاوة على ذلك، تُستخدم خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، في توجيه المحتوى الذي يراه المستخدم بناءً على سلوكه وتفضيلاته السابقة. هذا ما يُعرف بظاهرة "فقاعة التصفية" أو "فلتر الفقاعة" التي تمنع المستخدم من التعرض لآراء معاكسة أو معلومات متوازنة، مما يعزز الاستقطاب والانقسام داخل المجتمعات. هذا النوع من التخصيص للمحتوى يؤدي إلى ما يُسمى بـ "الأصداف المعلوماتية"، حيث يحيط الفرد بنفس النوع من الأفكار التي تدعم معتقداته و ميوله ، وهو ما يعيق الحوار المفتوح ويُضعف من فرص الانفتاح و التفاهم الاجتماعي والسياسي.(Sunstein,٢٠١٧: 47)كما أن الطابع اللامركزي للإعلام الرقمي قلل من سيطرة المؤسسات الإعلامية التقليدية، و منح الشركات الكبرى في مجال التكنولوجيا، مثل فيسبوك وجوجل و الخ ، سلطة هائلة على حركة تدفق المعلومات. هذا الاحتكار الرقمي يثير تساؤلات حول مدى الشفافية والمسؤولية في محتوى المعلومات، خصوصًا وأن هذه الشركات تعمل وفق خوارزميات غير معلنة وغالباً بدون رقابة خارجية. (Castells,٢٠٠٩ : 135) فبالتالي، يمثل التحول الرقمي تحدياً حقيقياً للإعلام الديمقراطي التقليدي، حيث أصبح من الضروري إعادة صياغة دور الإعلام في ظل بيئة رقمية متغيرة، مع ضرورة تطوير آليات جديدة لضمان المصداقية، والمساءلة، وحماية حقوق المستخدمين.

٢. مواقع التواصل الاجتماعي كمنصات إعلامية :ان مواقع التواصل الاجتماعي ليست مجرد قنوات للتواصل الشخصي أو لمجرد الترفيه، بل هي اليوم أصبحت منصات إعلامية بديلة تنافس الاعلام التقليدي في صياغة و نشر الأخبار و المساهمة في تشكيل الرأي العام. فقد أتاح كل من فيسبوك، تويتر، وإنستغرام،وغيرها،إمكانيات هائلة لنشر كل أنواع المحتوى بسرعة فائقة و على مديات واسعة.لقد " تطورت منصات التواصل الاجتماعي من مجرد أدوات للتواصل الشخصي إلى قنوات رئيسية لتوزيع الأخبار والتعبئة السياسية وتشكيل الرأي العام." (Allcott & Gentzkow, 2017, p. 213) وهذه الخواص منحت الأفراد القدرة على أن يصبحوا (صحفيين مواطنيين) و لهم متابعين و تأثير اعلامي و اجتماعي. ففي عالمنا المعاصر، عالم المعلومات المتدفقة بهذه الكمية و السرعة الهائلة، أصبح من المستحيل فصل الإعلام عن هذه المواقع للتواصل الاجتماعي والشخصي التي غيرت معادلة العلاقة بين المرسل، الرسالة، الوسيلة، والمتلقي، و أوجدت تحديات أخلاقية جديدة بالكامل على العمل الاعلامي. فقد "أصبحت منصات التواصل الاجتماعي مصادر أساسية للأخبار، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى الرقابة التحريرية والمساءلة." (Wardle & Derakhshan, 2017: 13).

٣. دور الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في توجيه المحتوى:لم يعد للجمهور الحق الكامل في اختيار ما يشاهده أو يقرأه بل حتى لم يعد عرض المحتوى عشوائيا أو محايدا، بل أصبحت أسيرة لمعادلات خوارزمية ذكية تراقب و تجمع المعلومات و تحللها لتكتشف تفاصيل سلوك المستخدم و والتعرف على تفضيلاته ليعرض عليه المحتوى المُفصّل لديه، فالابتكارات التقنية ومن بينها الذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا الخوارزميات يلعبان اليوم دورًا محوريًا في صناعة المحتوى الإعلامي و نشره. هذا التحول يثير تساؤلات و شكوكا جوهرية حول مفاهيم مثل : الموضوعية، والتنوع، وحرية الاختيار. ففي عصرنا الحالي "تقرر الخوارزميات ما نراه وما لا نراه عبر الإنترنت، وتشكل نظرتنا للعالم دون أن ندرك ذلك." (Pariser, 2011: 55).على مدى أكثر من قرن، كانت وسائل الإعلام التقليدية – كالصحف والإذاعات والتلفزيون – تعتمد على محررين محترفين داخل مؤسسات معروفة. لكن مع ظهور صحافة المواطن والإعلام الجديد تغيّر هذا المشهد، إذ أصبح الجمهور نفسه مشاركًا في إنتاج ونشر الأخبار"(Beckett, C 2008: 2). فعلاوة على التضليل والتناحر الحاد مابين من يدعوا نفسه بـ (صحفي مواطن) و المتلقي مسلوب الارادة : " أدى ازدياد المحتوى المُنشأ من قِبل المستخدمين إلى طمس الحدود بين الصحفي والجمهور." (Wardle & Derakhshan, 2017: 29).

ان ظهور الذكاء الاصطناعي والخوارزميات اديا الى حصول تغيّر جذري على المشهد الاعلامي . فأصبحت المنصات الرقمية صاحبة الكلمة الاخيرة في اختيار وعرض المحتوى على المستخدمين وهي التي تقرر ما يرونه ويقرؤونه بناءً على المعلومات و البيانات التي جمعتها عن وسلوكهم و رغباتهم ، بذلك أصبحنا في عصر يثير الكثير من المخاوف حول تضييق فضاء المعرفة و طغيان "فقاعات معلوماتية" تُهدد الجدية و و التأمل و التعمق النقدي لدى المتلقي مسلوب الارادة. "الخوارزميات لا تكتفي بتنظيم المعلومات، بل توجه سلوك المستخدم الإعلامي وتؤثر في وعيه الجمعي". (Sunstein, 2017: 92)

المبحث الثالث: مخاطر الإعلام الرقمي

١. الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة رغم إمكاناته الكبيرة في التواصل ونشر المعرفة، يحمل الإعلام الرقمي مخاطر قد تهدد الاستقرار والتعايش، بل وحتى أسس النظام الديمقراطي. من أكثر هذه المخاطر شيوعا هو بات يعرف بالأخبار الزائفة(Fake News) و المعلومات

الناقصة و المضللة . " برزت الأخبار الكاذبة كواحدة من أكثر النتائج الجانبية المثيرة للقلق للإعلام الرقمي، إذ تشوّه التصور العام، وقد تؤثر على صنع القرار السياسي."(Lazer et al., 2018:1094) علما بأن الاخبار الكاذبة لها القابلية للانتشار السريع والواسع عبر منصات التواصل الاجتماعي لأنها تزين و تتبل و تتم صياغتها بأسلوب بسيط جدا و قريب من لغة رجل الشارع. " تنتشر الأخبار الكاذبة بشكل أسرع وأعمق وعلى نطاق أوسع من الحقيقة، وخاصة على منصات التواصل الاجتماعي."(Wardle & Derakhshan, 2017:18) مما يؤدي إلى تشويه الحقيقة وزعزعة ثقة الجمهور في المؤسسات الإعلامية الرسمية والحكومات. و تساهم هذه البيئة الرقمية في خلق "فقاعات معلوماتية " (Information Bubbles) حيث يلتزم الأفراد بمصادر محددة من المعلومات تتفق مع آرائهم ومعتقداتهم، مما يعزز من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي ويعيق الحوار البناء بين الأطراف المختلفة . (Pariser,2011:75). و الخطر يكمن في " هذا الانغلاق المعلوماتي الذي يؤدي إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمعات، ويزيد من احتمالات النزاعات والصراعات، خصوصًا في المجتمعات متعددة الأعراق والثقافات. (Sunstein , 2017:88) . علاوة على ذلك، يشكل استغلال البيانات الشخصية التي تجمعها شركات التكنولوجيا الكبرى تهديدًا خطيرًا للخصوصية وحقوق الأفراد،" إن العمليات الخفية للرأسمالية المراقبة تنشر بيانات سلوكية لتشكيل الاختيارات والسلوكيات الفردية، في كثير من الأحيان دون موافقة أو وعي، مما يثير مخاوف أخلاقية وديمقراطية عميقة." (*Zuboff, 2019, p. 8*) كما تُستخدم منصات الإعلام الرقمي أحيانًا كأدوات للتحريض ونشر خطاب الكراهية والعنف، مما يؤثر سلبًا على السلم الاجتماعي والأمن القومي. وقد رُصدت حالات عديدة حيث استُغل الإعلام الرقمي في التحريض على العنف خلال الأزمات السياسية والانتخابات، مما دفع العديد من الحكومات إلى فرض رقابة أو حظر مؤقت على بعض المنصات.(, Castells 2009:148)بالإضافة إلى ذلك، تُشير الدراسات إلى " ان صعود وسائل الإعلام الرقمية تسبب في تآكل الأسس الاقتصادية والمؤسسية للصحافة التقليدية، مما أدى إلى تقويض قدرتها على العمل كجهة رقابية مهنية وموثوقة، وخلق أرض خصبة للتضليل والمعلومات المضللة." (McChesney, R. W. 2013: 49). كل هذه المخاطر الجادة تقتضي من الحكومات و المجتمع المدني وضع آليات وتشريعات تعيد التوازن الى علاقة حرية التعبيرو بالمسؤولية الاخلاقية وحماية الافراد و الاسر المجتمعات من سلبيات الإعلام الرقمي. " كما يجب تعزيز الوعي الرقمي لدى المستخدمين وتمكينهم من التمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، من خلال برامج تربوية وتثقيفية مستمرة.(Wardle & Derakhshan, 2017:45).

٢. الاستقطاب و الانحياز والتلاعب بالعقول:أصبح الاعلام الرقمي ومن خلال المعادلات الخوارزمية أداة قوية لإعادة رسم و صياغة الميل العام و الإدراك الجمعي، كما ان لها الكلمة العليا في اتخاذ المواقف، و أصبح وسيلة فعالة في بث الانقسام و التناحر داخل المجتمعات. . فكما يقول المفكر الاكثر تأثيرًا في فهم العلاقة بين الإعلام، السلوك البشري، والسياسة العامة في العصر الرقمي و ألاستاذ في جامعة هارفارد، كاس آر. سنستين :Cass R. Sunstein) : "تُعزز وسائل التواصل الاجتماعي الاستقطاب الجماعي من خلال تمكين المستخدمين من الانعزال ذاتيًا في غرف الصدى، مما يُعزز المعتقدات المسبقة ويُضخّم الانقسام، والذي غالبًا ما يتفاقم إلى عداء و تعصب مجتمعي." (Sunstein, Cass R. 2017: 5). فمن خلال خوارزميات ذكية، يتم اختيار محتوى مُوجَّه و يتم عرضه مرارا و تكرارا و باساليب قريبة من رغبات المتلقي المراقبة سلفا، حتى يتحوّل المتلقي من باحث عن الحقيقة إلى هدف سهل للاستقطاب، ضائع بين الحقيقة والزيف، يحسب ذاته حرا في الاختيار بينما هو مراقب و مخترق و واقع في شباك تلاعب خفي بعقله و رغباته و مواقفه .

٣ . تهديد ألخصوصية والمراقبة الرقمية فيّ عصرنا الحالي أصبحت خصوصياتنا الفردية و الاسرية عرضة لانتهاكات و تجاوزات غير مسبوقة، بحكم اعتماد أغلبنا على الوسائط الرقمية في مختلف مجالات الحياة العلمية و السياسية والاجتماعية وذلك من خلال تقنيات المتابعة الذكية و تجميع البيانات عن علاقاتنا، ميولنا، أفكارنا و حاجاتنا المادية و المعنوية. فقد أدت عمليات المراقبة الرقمية عن طريق استخدام الخوارزميات الذكية ، والتطبيقات المتصلة بالإنترنت إلى زوال الحدود الفاصلة بين الحياة العامة والخاصة، فتحول كل مستخدم للانترنت إلى مصدر دائم للبيانات. فلم تعد المراقبة من اختصاص الدولة و أجهزتها كالسابق ، بل هي الان من اختصاصات شركات الاتصال الكبرى و المواقع الرقمية التي تختزن عندها كميات هائلة من البيانات الحساسة عن كل واحد منا . "الخصوصية لم تعد حقاً مضموناً في العصر الرقمي،بل أصبحت سلعة تتداولها الشركات الكبرى دون رقيب(Castells, 2009: 144)". و بذلك أصبحنا كأفراد و شعوب بل وربما كحكومات، نواجه اشكالية قانونية وأخلاقية معقدة تتعلق بحقنا كأفراد في الخصوصية والحد من سيطرة الشركات على بياناتنا الشخصية في ظل هيمنة ما يُعرف بـ"رأسمالية المراقبة." وفى هذا الصدد تقول (شوشانا زوبوف (Shoshana Zuboff) وهي أستاذة فخرية في كلية الأعمال بجامعة هارفارد، وعالمة اجتماعية ومفكرة

ناقدة متخصصة في تأثير التكنولوجيا الرقمية على المجتمع والاقتصاد) : "إن رأسمالية المراقبة تحوّل بيانات المستخدم إلى سلعة، تتجار بها دون موافقة واضحة."(Zuboff, 2019: 94) .

٤. الإعلام الرقمي و زعزعة اسس الحياة الديمقراطية :ان ازدياد هيمنة الاعلام الرقمي على المجال العام حولت المنصات التكنولوجية من وسائط نقل محايد للمعلومان و الاراء، الى أدوات فعالة في تشكيل الرأي العام ورسم الميل و الادراك الشعبي ومن ثم إعادة هندسة العملية الديمقراطية. أن التدفق الهائج و المستمر للرسائل الاعلامية من ڤيديوهات و نصوص و كليبات مجهولة المصدر وبدون ضبط أو فلترة ، الى جانب انتشار المعلومات المضللة و الفضائح والبيانات الشخصية، يساهم فعليا في خلق بيئة إعلامية منغلقة على ذاتها، تُغذّي الاستقطاب و التعصب، و تقلل من فرص اتخاذ قرارات ارادية من قبل المواطن المجبر على التعرض المستمر والمنظم لمحتويات الاعلام الرقمي بل قد تتحول الى تهديد جدي على الدولة و الحكومة الديمقراطية." "إن تسليح وسائل الإعلام الرقمية جعل من السهل التلاعب بالانتخابات، وزعزعة استقرار الحكومات، ونشر المعلومات المضللة." (Wardle & Derakhshan, 2017: 41). وفي هذا السياق، تحذّر (شوشانا زوبوف) من أن "رأسمالية المراقبة لا تهدد الخصوصية فحسب، بل تعيد صياغة سلطة المعرفة، وتضعها في أيدي كيانات لا تخضع لأي مساءلة ديمقراطية.(Zuboff, 2019:16) . ويضيف (كاس سنستاين) أن "التعرض المستمر للمحتوى المتجانس داخل الفضاءات الرقمية المغلقة يؤدي إلى تطرف الآراء، ويقوّض قابلية المجتمع للحوار والتسوية ((Sunstein, 2017:34) وهذا يعني ان الإعلام الرقمي قابل للاختطاف من قِبل قوى تسعى للتلاعب بالعقول لا تحريرها.

الخاتمة

أثبتت هذه الدراسة أن الإعلام، الذي مثّل تاريخيًا أداة أساسية لتعزيز الديمقراطية والشفافية، قد تعرّض لتحولات جوهرية بفعل الثورة الرقمية. فبينما أتاح الإعلام الرقمي فرصًا واسعة للتواصل والمشاركة، فإنه في الوقت ذاته حمل معه مخاطر كبيرة، مثل انتشار الأخبار الزائفة، الاستقطاب، وانتهاك الخصوصية.وبالنظر إلى هذه التحديات، يبدو واضحًا أن التعامل مع الإعلام الرقمي يتطلب إعادة نظر شاملة، سواء عبر تطوير تشريعات وقوانين تتماشى مع طبيعة الفضاء الرقمي، أو عبر تعزيز وعي الأفراد بمهارات التحقق النقدي للمعلومة. ولا يمكن التغاضي عن دور مؤسسات الإعلام التقليدية في استعادة ثقة الجمهور من خلال الالتزام بالمعايير المهنية وتقديم محتوى موثوق.إن مستقبل الإعلام في العالم الرقمي سيظل مرهونًا بقدرتنا على تحقيق توازن عملي بين الحرية والمسؤولية، وبين الانفتاح والضبط، بما يحافظ على مكانة الإعلام كأداة لخدمة المجتمع والديمقراطية، لا كتهديد لهما.

المصادر العربية :

١.حسني نصر، "دور وسائل الإعلام الرقمية في تعزيز الترابط السياسي وتفعيل المشاركة الديمقراطية في سلطنة عُمان"، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، مارس ٢٠٢٥، https://journals.ekb.eg/article_427247_0.html.

٢.حنان بوتوميت، "علاقة المجال الرقمي بالديمقراطية التشاركية وسؤال الفعالية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية (المغرب)، يوليو ٢٠٢٣، https://search.mandumah.com/Record/1411870.

المصادر الانجليزية :

References and Bibliography

Books and Monographs

1. Beckett, C. (2008). Super Media: Saving Journalism So It Can Save the World. Blackwell Publishing.
2. Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford University Press.
3. Freedman, D. (2008). The Politics of Media Policy. Polity Press.
4. Humphreys, P. (1996). Mass Media and Media Policy in Western Europe. Manchester University Press.
5. Jenkins, H. (2006). Convergence Culture: Where Old and New Media Collide. NYU Press.
6. McChesney, R. W. (2013). Digital Disconnect: How Capitalism is turning the Internet against Democracy. The New Press.
7. McQuail, D. (2010). McQuail's Mass Communication Theory (6th ed.). Sage Publications.
8. Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. Penguin Press.
9. Sunstein, C. R. (2017). #Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media. Princeton University Press.

10. Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. PublicAffairs.

Journal Articles and Academic Papers

1. Aditya Dave, Ioannis Vasileios Chremos, and Andreas A. Malikopoulos, "Social Media and Misleading Information in a Democracy: A Mechanism Design Approach," arXiv preprint arXiv:2003.07192, March 2020, https://arxiv.org/abs/2003.07192.

2. Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211-236.

3. Anusua Trivedi et al., "Defending Democracy: Using Deep Learning to Identify and Prevent Misinformation," arXiv preprint arXiv: 2106.02607, June 2021, https://arxiv.org/abs/2106.02607.

4. Chengcheng Shao, Giovanni Luca Ciampaglia, Onur Varol, Kaicheng Yang, Alessandro Flammini, and Filippo Menczer, "The Spread of Low-Credibility Content by Social Bots," arXiv preprint arXiv: 1707.07592, July 2017, https://arxiv.org/abs/1707.07592.

5. Lazer, D. M., Baum, M. A., Benkler, Y., Berinsky, A. J., Greenhill, K. M., Menczer, F., & Zittrain, J. L. (2018). The science of fake news. Science, 359(6380), 1094-1096.

6. McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. Public Opinion Quarterly, 36(2), 176-187.

7. Norris, P. (2000). The impact of television on civic malaise. In S. J. Pharr & R. D. Putnam (Eds.), Disaffected Democracies: What is troubling the Trilateral Countries? (pp. 231-251). Princeton University Press.

Reports and Organization Publications

1. Sørensen, J. S. (2010). Public service media in Scandinavia: Media policy and regulation. Nordicom Review, 31(1), 91-106.

2. UNESCO. (2018). World Trends in Freedom of Expression and Media Development: Global Report 2017/2018. UNESCO Publishing.

3. Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making. Council of Europe Report.

هوامش البحث

[1] · Dave, Chremos, and Malikopoulos, "Social Media and Misleading Information," 2020.

[2] . Shao et al., "The Spread of Low-Credibility Content," 2017.

[3] Trivedi et al., "Defending Democracy," 2021.

[٤] نصر، "دور وسائل الإعلام الرقمية"، ٢٠٢٥.

[٥] بوتوميت، "علاقة المجال الرقمي بالديمقراطية التشاركية"، ٢٠٢٣.